

دور الكلمة المفردة في إعجاز القرآن الکريم عند الخطّابی والقاضي عبد الجبار والإمام عبد القاهر الجرجاني

**The Word Phenomenon and its Significant Role in
Qur'anic Ījāz for Imam Al-Khaṭṭābī, Qāzi Abd Al-
Jabbar and
Imam Abd Al-Qāhir Al-Jurjānī**

د. حبيب الله خان
سید عبد السلام باجا**

All Arab scholars, since the day when the first revelation was revealed, have agreed that Qur'an is a major source of Ījāz. They probably carried out a lot of studies regarding this phenomenon from a lot of its micro and macro theological, ritual, syntactical, morphological and stylistics based aspects. They pointed out in detail why Qur'an is a dissimilar and totally unlike Text. Why Qur'an is completely a matchless Text to its all other sisters. On this very initial point of view, there are many studies that have firmly been done by many different scholars having speciality and full command over Arabic language and its discourse. In this study, the debate on this topic would be held scholarly around three major figures. Their opinions had a lot of multi-dimensional aspects in Arabic Rhetoric (stylistics). Therefore all dynamic theories in connection with Qur'anic Ījāz and Arabic Rhetoric that got attention of later scholars were exclusively based on them. 1) Khaṭṭābī' gives more attention to singular utterance; word. 2) Abd Al-Qāhir intends to draw out Qur'anic Ījāz through its compositional discourse under the well-known title 'Nazm', even he authored the subject 'Dalā'il-ul-Ījāz'. 3) Qāzi Abd Al-Jabbar considers the word as a constituent of Ījāz along with

* أستاذ مساعد، بكلية اللغة العربية، ومنسق مركز اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد - باكستان.
** أستاذ متعاون، بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد - باكستان.

many others. The following study goes to discuss all said scholarly opinions in detail.

Keywords: *Ījāz, word, structure, Nazm, Qur'an, Arabic rhetoric*

القرآن الكريم بلغ من الكمال غايته، ومن الفضل نهايته، ومن الشرف ذروته في العناصر الثلاثة التي يتكون منها الكلام، وهي اللفظ والمعنى والنظم، فالفاظ تتسم بأعلى درجات الفصاحة والجزالة والعدوبة، ومعانيه تتسم بالوفرة وغاية الصحة، وأقوى البراهين في الإقناع، ونظمه يتسم بالمكانة وقوة السبك وشدة التلاؤم والاتساق، قال الخطابي: "وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر منها: أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وبألفاظ التي هي ظروف المعاني والعوامل، ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون اتلافها وارتباط بعضها ببعض، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمته، وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها والترقي إلى أعلى درجات من نعوتها وصفاتها، فتفهم الآن وأعلم أن القرآن إنما صار معجزاً، لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التاليف مضمناً أصح المعاني ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور حتى تنتظم وتتسق أمر تعجز عنه قوى البشر.¹

ذكرت هذا النص مع طوله، لأن الخطابي كشف فيه عن العناصر الثلاثة التي يتكون منها الكلام، وهي اللفظ والمعنى والنظم، وبين أن الحسن والمزية في الكلام تكون ببلوغ غاية الفضل ونهاية الكمال في هذه العناصر مجتمعة، وهذا متحقق في بلاغة القرآن، لأن منزله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيء علماً، ويستحيل على البشر الإتيان بمثل القرآن لقصور علمهم، وعدم إحاطتهم بهذه العناصر الثلاثة.

وقرر الخطابي أن اللفظة في القرآن الكريم لها نصيب من الإعجاز، بل إنه جعل اللفظة - بما فيها من دقة وإحياء،

وتناسق وانسجام - من أهم العناصر التي تتكون منها بلاغة الكلام، ووصف اللفظ بأنه عمود البلاغة القرآنية، فكل لفظ له سياقه، بحيث لا يصلح فيه غيره من الألفاظ، ولو أبدل مكانه غيره لفسد الكلام وسقطت البلاغة، قال الخطابي: ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه، إما تبديل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة.²

ومما يدل على مكانة اللفظ في البلاغة القرآنية أنه خصه بدراسة تطبيقية كشف فيها عن الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة في المعاني، بحيث يتوهم كثير من الناس أنها مترادفة متساوية في المعنى، لا فرق بين هذه وتلك، فأثبت الخطابي أن لكل لفظة خاصية تتميز بها عن غيرها من الألفاظ المشتركة معها في المعنى، وأن اللفظة القرآنية بما تتميز به من خاصية وضعت في موضعها الأخص الأشكل بها، بحيث لا يمكن استبدالها بلفظة أخرى، وكان اللفظة خلقت لهذا الموضع، واحتلت اللفظة مكانها في الجملة متناغمة مع السياق بحيث "لا تحس فيها بكلمة تضيق بمكانها، أو تنو عن موضعها، أو لا تعيش مع أخواتها حتى صار من العسير بل من المستحيل أن تغير في الجملة كلمة بكلمة، أو أن تستغني فيها عن لفظ أو تزيد فيها شيئاً".³

قال الخطابي عن هذه الألفاظ المتقاربة في المعنى، ولكن لكل لفظ خاصية بها يتميز عن غيره: "ذلك أن في الكلام ألفاظ متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، وكانعت والصفة، وكقولك: أقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات مما سنذكر تفصيله فيما بعد، والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك؛ لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها".⁴

وشرع الخطابي في بيان الفروق بين هذه الألفاظ المتقاربة في بعض معانيها، ليثبت أن الإحاطة بهذه الفروق

بحيث يختار اللفظ في مقامه الأخص به، أمر تعجز عنه قوى البشر.

وأكتفي بعرض نموذجين لما أورده الخطابي من فروق بين هذه الألفاظ، من ذلك النعت والصفة، فقد يظن كثير من الناس أنهما متساويان في المعنى، فلا فرق بينهما، وثبت الخطابي أنهما مختلفان، فأما النعت فإنه يكون في الصفات اللازمة التي لا تتغير ولا تتبدل، كالطول والقصر والسواد والبياض، والدماة والجمال، فالنعت أخص من الصفة. وأما الصفة فتكون في الصفات اللازمة التي لا تتغير وفي الصفات المكتسبة غير اللازمة، بحيث تتغير وتتبدل بحسب الأحوال والأحداث، كالحلم والسفة، والعلم والجهل، والفريح والحزن، والخوف والأمن، فالصفة أعم من النعت، قال الخطابي: "وأما النعت والصفة، فإن الصفة أعم والنعت أخص، وذلك أنك تقول: زيد عاقل وحليم، وعمرو جاهل وسفيه، وكذلك تقول: زيد أسود ودميم، وعمرو أبيض وجميل، فيكون ذلك صفة ونعتا لهما، وأما النعت فلا يكاد يطلق إلا فيما لا يزول ولا يتبدل، كالطول والقصر والسواد والبياض ونحوهما من الأمور اللازمة.⁵

من ذلك الفرق بين تعدية الفعل "سهى" ب "من" و"عن" في قولنا سهى في الصلاة، سهى عن الصلاة، فالمقصود بالسهو في الصلاة هو السهو الذي يحدث للمصلى أثناء صلاته في عدد الركعات، فهو لا يدري كم صلى من الركعات، والمقصود بالسهو عن الصلاة السهو عن ميقاتها حتى يفوت وقتها ويدخل وقت آخر، وقد توعده الله - سبحانه - الساهي عن الصلاة بالويل في قوله - تعالى - " فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون".

فالويل لمن تكاسل عن إقامة الصلاة حتى ذهب وقتها. أما السهو في الصلاة أثناء الشروع فيها فهو أمر لا يخلو منه إنسان إلا من رحم ربي، ولهذا لعقاب على الساهي في العدد، وهذا من رحمة الله بعباده، فلا يؤاخذهم على أمر لا طاقة لهم به، ويصعب عليهم تداركه، قال الخطابي في هذه الفروق: "قال رجل يا أبا العالية قول الله - سبحانه - في كتابه "فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون" ما هذا السهو؟ قال: الذي لا يدري عن كم ينصرف، عن شفع أو عن وتر، فقال

الحسن مه يا أبا العالية ليس هذا بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، ألا ترى قوله - عز وجل - "عن صلاتهم" يؤيد أن السهو الذي هو الغلط في العدد إنما هو يعرض في الصلاة بعد ملابستها، فلو كان هو المراد ل قيل: في صلاتهم ساهون، فلما قال "عن صلاتهم" دلَّ على أن المراد به الذهاب عن الوقت".⁶ ثم انتقل الخطابي بعد ذلك إلى سخافات مسيئة وغيره من الذين توهموا معارضة القرآن، وما أتوا به ليس من المعارضة في شيء، وليس من البلاغة في شيء، وليس وراءه أي معنى، بل هو كلام غث متكلف لا فائدة منه، ولا تتوفر فيه شروط المعارضة.

والذي يعنينا في موضوعنا هو ما ذكره الخطابي من فروق بين الألفاظ، وذلك من خلال إبطال ما توهم أنه معارضة للقرآن في قول بعضهم: ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبلى، أخرج منها نسمة تسعى، بين شراسيف وحشى. وقد بين أن هذا الكلام السخيف استراق من قول الله - تعالى - "ألم تركب على ركباً باسحاب الفيل" ومن قوله - تعالى - "خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب". وهو مع استراقه قد غلط في الوصف وأخطأ في المعنى فقد عبر هذا الجاهل بلفظ "فعل" في مقام الامتنان والإنعام على الحبلى، وإنما يستعمل لفظ "فعل" في مقام الانتقام والعقاب، فهذا الجاهل لم يحسن اختيار اللفظ المناسب للمعنى الذي بصدده.

قال الخطابي: "وأما قول الآخر وما جاء به من نعت للحبلى، فإن أول ما غلط به هذا الجاهل أنه وضع كلمة الانتقام في موضع كلمة الإنعام حين قال: ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبلى، وإنما تستعمل هذه الكلمة في العقوبات ونحوها، كقوله - تعالى - "ألم تركب على ركباً باسحاب الفيل" وكقوله - تعالى - "وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال".

وإنما وجه الكلام مما رامه المعنى أن يقول: "ألم تر إلى ربك كيف لطف بالحبلى، وكيف أنعم عليها".⁷ بعد هذا العرض لأهم سمات البلاغة القرآنية عند الخطابي اتضح أن اللفظ لها منزلة سامية ومكانة رفيعة في البلاغة القرآنية، وقد جعلها الخطابي عمود هذه البلاغة وصاحبته

المكانة الأولى في إحداث المزية والحسن في الكلام، وهذا الوصف ليس ثابت لها، ومتحقق فيها إذا ذكرت في أي سياق، أو ذكرت مقطوعة عن سياقها، وإنما المقصود أن وصف اللفظة بالحسن والروعة والجمال متوقف على حسن اختيار اللفظة بين الألفاظ التي يمكن أن يعبر بها عن المعنى، فيختار للمعنى اللفظ الأخص الأشكل به، ومما يدل على أن اللفظة لا تتصف بالحسن في ذاتها وفي أي سياق وجدت فيه، أن اللفظة تأتي في مقام فتكون حسنة، وتأتي اللفظة نفسها في مقام آخر فتكون قبيحة، ولو كان الوصف بالحسن أمرا ثابتا لها وراجعا إليها في ذاتها ما جاءت به حسنة في موضع وقبيحة في موضع آخر، وهذا أمر مقرر معروف، وإنما أشرنا إليه؛ لأنه قد يتبادر إلى الذهن عند سماع القول بأن للفظ دخلا في الحسن والمزية أن الحسن والمزية للفظ من حيث هو لفظ منقطع عن سياقه.

الفصاحة عند القاضي عبد الجبار لا ترجع إلى اللفظ المفرد في ذاته، وأنكر أن يكون للفظ في ذاته حالة ذكره مفردا مزية ما، فقال: "واعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام..... وأن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ، فأما حسن النغم، وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسنا على السمع، لا أنه يوجد فضلا في الفصاحة".⁸

ويستدل على أن الفصاحة لا تتعلق باللفظ في ذاتها مقطوعة عن النظم والتأليف أن اللفظة الواحدة تكون فصيحة في موضع وتكون أفصح في موضع آخر، "ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره".⁹

كما أبطل أن يكون للفظ المفرد دخل في الفصاحة أبطل أن يكون للمعنى دور في الفصاحة أيضا، والمقصود بالمعنى عنده أغراض الكلام ومقاصده "إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية، وإن كان تظهر في الكلام لأجلها؛ ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر، والمعنى متفق، وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع، والمعبر عنه في الفصاحة أدون".¹⁰

فماهي الأمور المعتبرة في الفصاحة والتي على أساسها تكون المزية في الكلام عنده؟

أجاب القاضي عبد الجبار عن هذا السؤال بأن الفصاحة في الكلام ترجع إلى ضم الكلمات بعضها إلى بعض، وبناء بعضها على بعض على طريقة مخصوصة تكشف عن صورة المعنى المراد، وذلك في قوله: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام؛ وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة".¹¹

ويكشف عن الطريقة المخصوصة التي يكون بها ضم الكلمات وبنائها على بعضها في تركيب، بأن هذه الطريقة تقوم على ثلاثة عناصر:

- 1- عنصر اختيار الكلمة من بين الكلمات التي تتقارب معها في المعنى، بحيث يكون معنى الكلمة ملائماً لمعنى أخواتها في التركيب، وتكون الكلمة أخص بالمعنى المقصود دون غيرها، وقد عبر عن اختيار اللفظة بالإبدال، وبالمواضعة.
- 2- عنصر إعراب الكلمة في التركيب، وذلك باختيار الحكم الإعرابي للكلمة في التركيب، بحيث يكون إعراب الكلمة أدل على المعنى المقصود.
- 3- عنصر موقع الكلمة في التركيب بالنظر إلى تقديمها أو تأخيرها.

قال القاضي عبد الجبار في هذه العناصر الثلاثة التي يكون على أساسها ضم الكلمات ويتكون من ذلك الانضمام تركيب، وبها تكون المزية في كلام على كلام: "فالذي تظهر به المزية ليس الإبدال الذي تختص الكلمات، أو التقدم أو التأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المباعدة".¹² وقال: "ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، ولا من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضم بعضها إلى بعض؛ لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها".¹³

ونجده ينص على مسألة اختيار الكلمة عند تأليف الكلام وضم بعضها إلى بعض، وذلك في قوله: "فكما يصح لواحد في

الجميع أن يتخير، فكذلك إذا علم ذلك فيجب أن يصح منه التخير... يبين ذلك أنه لا فرق فيمن يتعاطى نساجه الديباج، بين أن تكون الغزول التي يحتاج إليها حاضرة فيتخيرها، وبين أن تكون في حكم الحاضر، وقد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار في المتخير، بحسب التجربة والعادة، فلا بد مع العلم بالكلمات من أن تتقدم للمتكلم هذه الطريقة في نفسه وفي غيره، ليعرف مواقع جمل الكلام إذا تألفت، فيفضل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة، وبين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطرائق من هذا الباب".¹⁴

بعد هذا العرض لعناصر الفصاحة عند القاضي عبد الجبار تبين أن الفصاحة عنده تكون في ضم الكلمات إلى بعضها على طريقة مخصوصة، والمقصود بضم الكلمات إلى بعضها عنده هو نظم الكلمات مع بعضها، ولم يصرح بهذا المقصود، ولكنه يفهم من كلامه، وقد ترددت كلمة "نظم" في أكثر من موضع كتابه، ولم يقصد بها نظم الكلمات وتأليفها في تركيب، وإنما قصد بها ابتكار طريقة في صياغة الكلام تخالف الطريقة المعتادة.

وتبين أن عنصر إعراب الكلمة مما له دخل في فصاحة الكلام فهو أحد الطرق المخصوصة التي يقوم عليها ضم الكلمات، وتبين أن المقصود بحركات الإعراب عنده هو المعنى النحوي الذي يتوخاه المتكلم في بناء الجملة على حسب الأغراض التي يقصدها، وهذا هو معنى النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني.

فالقاضي عبد الجبار بإرجاعه الفصاحة إلى ضم الكلمات على طريقة مخصوصة، وبجعله عنصر الإعراب أحد العناصر التي يقوم عليها الضم قد مهد الطريق للإمام عبد القاهر الجرجاني وفتح له الباب في إرجاع المزية إلى المعنى النحوي الذي يقوم عليه النظم، "وعبد الجبار بهذا التمهيد كان الهادي لعبد القاهر، وتلك البداية كانت المنارة التي اهتدى بها الإمام عبد القاهر الجرجاني، وأخذ منها فكرة النظم الذي يقوم على معاني النحو".¹⁵

واتضح من خلال هذا مكانة اختيار اللفظة في إحداث النزية وتحقق الفصاحة، فاختيار اللفظة أحد العناصر الثلاثة التي يكون بها ضم الكلمات بعضها إلى بعض، ويقرر أن

اللفظة في ذاتها من جهة عذوبتها وسهولة النطق بها لا تفاضل فيها ولا مزية لها، وإنما يكون لها مزية بحسن اختيارها للمعنى المناسب.

أما العنصر الثالث وهو موقع الكلمة في الجملة من جهة التقديم والتأخير، فأرى أنه يندرج تحت عنصر حركات الإعراب فحركات الإعراب تكشف عن موقع الكلمة في الجملة ومعرفة رتبها في التقديم والتأخير، وبهذا التعبير الموجز جدا حدد القاضي عبد الجبار الأسس التي تتحقق بها الفصاحة، ويتميز بها كلام عن كلام، ولكنه لم يشرح هذه الأسس، ولم يبين كيف تكون المزية، ولم يأت بمثال واحد يكشف فيه عن تميز الكلام في الفصاحة عن طريق هذه العناصر، فهو حدد فكرة النظم، ولكنه - رغم سبقه بهذا التحديد - لم يشرح نظريته، ولم يكشف عن مرماها، ولم يمثل لها من القرآن أو الشعر أو المأثور من كلام العرب".¹⁶

وجه الإعجاز عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

قرر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن القرآن الكريم معجز ببلاغته، وأن مرجع هذه البلاغة المعجزة هو عجب نظمه وبديع تأليفه، قال الإمام: "فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها".¹⁷

وعرف النظم بأنه تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، ويقول: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك".¹⁸

ويرى الإمام عبد القاهر الجرجاني أن التعلق والارتباط يكون فيما بين معاني الكلم، وليس فيما بين الألفاظ، "وأن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها، ألا ترى لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتها، لم نتصور".¹⁹

ويفرق الإمام بين نظم حروف الكلمة، ونظم الكلم بأن نظم الحروف تواليها في النطق كيف جاء واتفق، وهذا التوالى ليس ناتجا عن معنى، فهو ترتيب لا يعتبر فيه حال الحروف

بعضها مع بعض، وهذا النوع لا دخل له في الإعجاز، أما نظم الكلم فهو قائم على ترتيب المعاني في النفس أولاً، ثم الإتيان بالألفاظ مرتبة على حسب ترتيب المعاني، يقول: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس".²⁰ ويقول: "إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق".²¹

ويقول: "إن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق".²² وشرح الإمام وجوه التعلق بين الكلم وطرقه، وبين أن الأساس الذي يكون عليه تعلق الكلم هو معاني النحو، "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها".²³

تبين مما سبق أن الإعجاز البلاغي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني لا سبب له إلا النظم، وأن النظم هو توكي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، ومعرفة وجوه وفروقه. ونريد أن نعرف رأي الإمام عبد القاهر الجرجاني في دور اللفظ ومكانته في إحداث المزية والحسن في الكلام، وقد قرر أن اللفظة المفردة في ذاتها من حيث هي لفظة منطوقة مقطوعة عن سياقها لا دور لها في الفصاحة والبيان والبلاغة، ولا تفاضل بينها وبين غيرها من الألفاظ، قال الإمام: "ليس لنا - إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة - مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منها بسبيل، وإنما نعمل إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب".²⁴

وقال: "وجملة الأمر أننا لا نوجب "الفصاحة" للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقة معناها بمعنى ما يليها".²⁵ وقال: "أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها،

في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ".²⁶

وقال: "ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمجرد اللفظ، كيف؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب".²⁷

وذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني عدة أدلة يؤكد بها أن التفاضل لا يكون في الألفاظ المجردة، وإن الحسن ليس وصفا ثابتا لها، وإنما هو أمر اكتسبته بالنظم، من هذه الأدلة "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة: [من الطويل]

تَلَقَّيْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي
الإصْعَاءَ لَيْتًا وَأَخْدَعًا²⁸

وبيت البحتري: [من الطويل]
وإني وإن بلغتني شُرف الغنى
المطامع أخدعي²⁹

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام. [من الطويل]

يا دهر قَوْم من أخدعك فقد
حُرِّقَكَ³⁰ أضجبت هذا الأنام

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة، ومن الإيناس والبهجة.³¹

أما الثقل في الفعل "أضجبت" والاسم "وخرقك" فإن تصور ثقل الدهر وصخبه وتهوره وتكبره مع ضيق الناس منه، والأخرق هو الذي لا يحسن ما يعلمه، وقد استهجن الآمدي الاستعارة في "أخدعك"؛ لأنها لا ضرورة لها طالما كان يمكن التعبير بالحقيقة مثل يادهر قَوْم اعوجاجك، راجع الموازنة وهذه مصادرة من الآمدي إحساس الشاعر وخياله، وقد أحسن عبد القاهر الجرجاني، لأنه لم يعرض للكلمة من هذه الزاوية، وإنما يحكم على الموقع والموضع والمكان الذي جاءت فيه، وفي كلامه ترى تردد هذه الكلمات التي تؤكد حكمه على الكلمة من خلال النظم.

وقد نظر الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى اللفظ من عدة جهات

من جهة خفة اللفظ وسهولته وتلاؤم حروفه وخلوه مما يثقل على اللسان، ومن جهة الألفاظ التي تتقارب معانيها؛ لأنها وضعت لمنى واحد، ومن جهة الصيغة التي جاء عليها اللفظ، ومن جهة الصورة البيانية والبديعية التي جاء عليها اللفظ.

خفة اللفظ وتلاؤم حروفه

يرى الإمام عبد القاهر الجرجاني أن خفة اللفظ، وسهولة النطق به أمر ميسر لا يعز وجوده، ولا يصعب تحقيقه؛ لأنه يحدث نتيجة إرسال النفس على سجيته من غير تعمد أو تكلف للإتيان بلفظ بعينه، وهذا أمر محقق في معظم كلام الناس، قال الإمام في معرض رده على من يقول إن التفاضل يكون في تلاؤم حروف الكلمة وسهولة اللفظ: "وذلك أنا لا نعلم لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجده في بيت أبي تمام:

كريم متى أمدحهُ والورى.

وليس اللفظ السليم من ذلك بمُعَوِّزٍ، ولا بعزير الوجود، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المفلح والخطيب البليغ".³² ولا ينكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن يكون لخفة اللفظ وسهولته دخل في إحداث المزية وتأکید أمر الإعجاز، وإنما الذي ينكره أن تكون المزية كلها في الكلام راجعة إلى خفة اللفظ وسهولته وحدها دون النظم، قال رحمه الله: "واعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذي ننكره ونفيل رأي من يذهب إليه، وأن يجعله معجزا به وحده، ويجعله الأصل والعمدة".³³

الألفاظ المتقاربة في المعنى

توجد في اللغة العربية ألفاظ تتقارب معانيها، بحيث يتوهم أنها ألفاظ مترادفة، وهي في الحقيقة ليست من الترادف في شيء، وقد أشار الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى

هذا النمط من الألفاظ في أكثر من موضع، ونبه إلى أن هذا النوع من الألفاظ لا دخل له في التفاضل، ولا دور له في إحداث المزية طالما أنه ذكر مفردا مقطوعا عن تأليفه ونظمه، قال رحمه الله: "أن تريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة مثل "الليث" و"الأسد" ومثل "شحط" و"بعد" وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى، فإن أردت ذلك خرجت من المسألة؛ لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف، دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة مفردة، ومن غير أن يعتبر حالها مع غيرها"³⁴

ونفى الإمام صفة المعارض للكلام عمن يضع لفظا في مكان لفظ آخر مع بقاء النظم على صورته وهيئته، فهو بذلك لم يصنع شيئا، ولم يكن كلامه من المعارضة في شيء، ولو كان لاستبدال لفظة بلفظة متقاربة معها في المعنى دخل في تفاضل الكلام وتميزه عن غيره لكان ذلك من المعارضة، ولم يقل ذلك عاقل، قال رحمه الله: "قد عُلم أن المعارض للكلام معارض له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبليغ، ومتخبر اللفظ، جيد السبك، ونحو ذلك من الأوصاف التي ينسبونها إلى اللفظ . وإذا كان هذا هكذا، فبنا أن ننظر فيما إذا أتى به كان معارضا ما هو؟ أهو أن يجيء بلفظ فيضعه مكان لفظ آخر، أن يقول بدل "أسد" ليث" و بدل "بُعْد" "نأى" ومكان "قُرْب" "دنا" أم ذلك ما لا يذهب إليه عاقل ولا يقوله من به طريق؟ كيف؟ ولو كان ذلك معارضة لكان الناس لا يفصلون بين الترجمة والمعارضة، ولكان كل من فسّر كلاما معارضا له"³⁵

ومن قبيل الألفاظ المتقاربة في المعنى الحروف التي وضعت لمعنى، ثم يتميّز كل حرف بخاصيته عن الحروف المشتركة معه في المعنى، كحروف النفي وحروف الشرط وحروف الجرووحروف العطف. وقد أشار الإمام إلى هذه الحروف، ونبه إلى أهميته معرفة الفروق الدقيقة فيما بينها، وإن كان هذا عنده من معاني النحو، قال رحمه الله: "وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء ب "ما" في نفي الحال، وب "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وب "إن" فيما يترجح أن يكون وأن لا يكون،

وب "إذا" فيما علم أنه كائن ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل".³⁶

ينفي الإمام أن يكون العلم بمعاني هذه الحروف كافيا في إحداث المزية وإيجاب الفضيلة، وأن تكون المزية راجعة إليها في أنفسها، وإنما تكون المزية في حسن اختيار الحرف للموضع الذي يناسبه، قال رحمه الله: "فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع، و"الفاء" للتعقيب بغير تراخ، و"ثم" له بشرط التراخي، و"إن" لكذا، و"إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إن نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه".³⁷

فمعاني هذه الحروف وإن كانت من أوضاع اللغة - لها دخل في تميز الكلام وتفضيل بعضه على بعض، وذلك بحسن تخير الحرف للمقام المناسب له.

ولكن الإمام لم يصنع ذلك مع الألفاظ التي تتقارب معانيها، كلفظ قعد وجلس، وقرب ودنا، وبعد ونأي، وأسد وليث، ومطر وغيث، وفعل وعمل، ورب وشك، وغيرها من الألفاظ التي تبدوا في ظاهرها أنها مترادفة وهي ليست كذلك. فلم يشر الإمام من قريب أو من بعيد إلى شيء من المزية لاختيار لفظ على لفظ، وقد ظهر هذا من خلال تتبع الإمام في تحليله الآيات القرآنية والآيات الشعرية.

ففي خلال استدلاله على أن الحسن والمزية والفضلية إنما تكون بحسن اختيار المعنى النحوي استشهد بأبيات إبراهيم بن العباس: [من الطويل]

فلو إذا بنا دهر وأنكر صاحب وسلط أعداء وغاب

نصير

تكون عن الأهواز داري بنحوه ولكن مقادير جرت

وأمر

وإني لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ ووزير وبعد أن حلل البيتين، وأرجع الحسن والمزية فيها إلى معاني النحو من تقديم وتنكير وحذف وقال: "لا ترى في البيتين الأولين شيئا غير الذي عدته لك تجعله حسنا في النظم

وكله من معاني النحو كما ترى".³⁸ ولم يشر إلى سر اختيار لفظ على لفظ.

ومن ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن صورة المعنى، وأن هذه الصورة ناتجة عن اختيار المعاني النحوية، فأصبحت هذه الصورة مختصة بقائلها، ولو جاء متكلم واستبدل ألفاظ هذه الصورة بالفاظ في معناها لم يكن قد أتى بصورة جديدة عن الصورة التي غير ألفاظها، واستشهد على ذلك بيت الحطئية: [بسيط]

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فلو عمد المتكلم إلى ألفاظ هذا البيت وغيرها وقال: ذر المفاخر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الأكل اللابس

لم يكن قد أتى بكلام جديد ونظم ينسب إليه. قال رحمه الله: "ذاك لأن بيت الحطئية لم يكن كلاما وشعرا من أجل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه، مجرّدة معرّاة من معاني النظم والتأليف، بل منها متوحيّ فيها ما ترى من كون "المكارم" مفعولا "لدع" وكون قوله "لا ترحل لبغيتها" جملة أكدت الجملة قبلها، وكون "اقعد" معطوفا بالواو على مجموع ما معنى، وكون جملة "أنت الطاعم الكاسي" معطوفة بالفاء على "اقعد" فالذي يجيء فلا يغير شيئا من هذا الذي به كان كلاما وشعرا، ولا يكون قد أتى بكلام ثان وعبارة ثانية، بل لا يكون قد قال من عند نفسه شيئا البته".³⁹

نحن مع الإمام في أن الأساس الذي تبنى عليه صورة المعنى هو معاني النحو التي ذكرها، ولكن لسنا معه في تنحية اختيار ألفاظ الصورة عن كونها من أسباب المزية، فالألفاظ لها نصيب في حسن الصورة وروعيتها، فليست الألفاظ التي وضعت موضع ألفاظ بيت الحطئية في دقة وإيحاء الألفاظ التي جاء عليها البيت، فهل تؤدي كلمة "ذر" ما تؤديه كلمة "دع"؟ وهل تدل كلمة "لا تذهب" على ما تدل عليه كلمة "لا ترحل"؟ وهل تؤدي كلمة "واقعد" ما تؤديه "اجلس"؟ وهل افادت كلمتا "الأكل اللابس" ما افادته كلمتا "الطاعم الكاسي"؟

وإن معاني النحو التي بني عليها بيت الحطيئة متحققة كما هي في استبدال اللفاظ البيت بالفاظ في معناها، ومع ذلك لم يكن لها من الحسن والمزية ما كان لها في بيت الحطيئة، وفي هذا دليل على أن اختيار الألفاظ المناسبة مما له دخل في الحسن والمزية.

وكذلك لم نجد في حديث الإمام محلياً للآية القرآنية ألا وهي "وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيصَ الْمَاءُ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ".

شيأ عن المزية والفضيلة في اختيار كلمات بعينها دون غيرها في الآية، وهي كثيرة، منها اختيار كلمة "ابلعي" دون كلمة "امتصي"؛ لأن المقصود الدلالة على سرعة إدخال الماء في الأرض، ومعنى بلع الأرض ماءها دخولها في باطنها بسرعة كسرعة ازدياد البالع، بحيث لم يكن جفاف الأرض بحرارة شمس أوريح بل كان يعمل أرضي عاجل،⁴⁰ فكلية "ابلعي" جاءت مصورة لما يراد أن تصنع الأرض بمائها، وهو أن تتبلعه في سرعة، فهي هنا أفضل من امتصي مثلاً؛ لأنها لا تدل على الإسراع في التشرب.⁴¹

واختيار كلمة "اقلعي" دون كلمة "امنعي الماء أو كفى عن إنزال الماء؛ لأن معنى الإقلاع ترك الفاعل فعلاً استمر عليه فترة طويلة، وهذا أدل على احتباس ماء السماء بصورة كلية، بعد أن استمر انهماكه نتيجة فتح الله - سبحانه - أبواب السماء، هذا بالإضافة إلى الجناس الحسن بين "ابلعي" و"اقلعي".⁴²

واختيار كلمة "غيض" دون كلمة نقص الماء أو ذهب الماء في الأرض؛ لأن التعبير "غيض أفاد سرعة امتثال الأرض والسماء لما أمراً به، فتحقق "انقطاع مادة الماء من مطر السماء ونيع الأرض، وذهاب الماء الذي كان حاصلًا على وجه الأرض قبل الإخبار، إذا لم يكن ذلك لما غاض الماء".⁴³ واختيار حمله "قضي الأمر" دون جملة "هلك من قضى هلاكه، ونجا من قدرت نجاته، للأميرين:

"أحدهما اختصار أمر اللفظ، والثاني كون الهلاك والنجاة بأمر مطاع، إذا الأمر يستدعي أمراً، وقضاؤه يدل على قدرة الأمر وطاعة المأمور".⁴⁴

واختيار كلمة "استوت" دون "استقرت"؛ لأن المراد - والله أعلم - الإخبار بنفي الأسباب الموجبة خوف أهل السفينة من السفينة في حالتها وحركتها وسكونها، وذلك لا يحصل حتى يفهم السامع أنها جلست جلوساً متمكناً لا ميل فيه يوجب الخوف، ولا يحصل إلا بلفظ الاستواء دون غيره⁴⁵. واختيار كلمة "بُعْدًا" دون كلمة هلاكها، للإشارة إلى أن هلاك هؤلاء القوم الظالمين إنما قصد به إبعادهم عن الفساد في الأرض، والسخرية بمن آمن وعمل صالحاً⁴⁶. وقد كشف كثير من العلماء بعض الخصائص البلاغة التي تضمنتها هذه الآية⁴⁷.

فالكلمات في الآية الكريمة جاءت في سياقها كاشفة عن صورة المعنى المقصود، ولا يمكن أن تقوم مقامها الكلمات التي تتقارب معها في المعنى، فجاءت الألفاظ في الآية الكريمة مؤتلفة مع المعنى؛ "لأن كل لفظة لا يصلح موضعها غيرها"⁴⁸.

ولو أن الإمام عبد القاهر الجرجاني أشار إلى هذه الفروق التي بين الألفاظ وكشف عن دقة اختيار اللفظة في موضعها من النظم ما كان في ذلك إعطاء اللفظة من حيث هي لفظة فضيلة ومزية؛ لأن المزية والفضيلة ليستا في اللفظ ذاته ولكن في دقة اختيار اللفظ في موضعه من السياق، وكما أن الإمام عبد القاهر لم يجعل المزية والفضيلة لمعاني النحو في ذاتها وفي أنفسها، وإنما جعل المزية في اختيار المعنى النحوي الكاشف عن صورة المعنى، فكان ينبغي عليه أن يجعل اختيار اللفظة دون غيرها في بناء النظم دخلاً في المزية والفضيلة؛ لأن مرجع التميز ليس في الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة، كما أنه ليس في معاني النحو من حيث هي مصطلحات وضعها النحاة، وإنما مرجع التميز والفضيلة إلى حسن الاختيار، يستوى في ذلك اختيار لفظ دون لفظ واختيار معنى نحوي دون معنى آخر.

وبعد أن عرضنا موقف الإمام عبد القاهر الجرجاني من الألفاظ التي تتقارب معانيها اتضح الفرق بين نظرة الخطابي والقاضي عبد الجبار إلى هذه الألفاظ ونظرة الإمام عبد القاهر الجرجاني. فالخطابي جعل اللفظ أحد العناصر الثلاثة التي تقوم عليها بلاغة الكلام، بل إنه جعل العلم بالألفاظ صلب

البلاغة وأساسها، وأن حسن اختيار اللفظة للمعنى المناسب من صميم البلاغة . والقاضي عبد الجبار جعل اختيار اللفظة للمعنى المناسب أحد العناصر التي يقوم بها عليها ضم الكلمات بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة، وعبر عن اختيار الكلمة بالإبدال، فحسن اختيار الكلمة عند الخطابي وعبد الجبار عنصر مهم بجانب النظم في إحداث المزية في الكلام.

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني فلم يجعل اختيار اللفظة، بمعناها المعجمي دون غيرها مما له دخل في الإعجاز البلاغي، ومرجع الإعجاز عنده هو النظم وحده القائم على معاني النحو. ولعل عذر الإمام عبد القاهر الجرجاني في إرجاع الإعجاز البلاغي إلى نظم وحده أنه كان بصدد القضاء على ثنائية اللفظ والمعنى، هذه القضية المشهورة التي شاعت في النقد العربي، وانقسم النقاد فريقين: فريق يناصر اللفظ ويجعله الأساس في المزية والحسن، وفريق يناصر المعنى ويجعله موطن المزية وأساسها في المزية والحسن. فجاء الإمام عبد القاهر الجرجاني وقضى على هذه الثنائية، فأبطل أن يكون للفظ من حيث هو لفظ مفرد فضيلة ومزية، وكذلك مجرد المعنى لا ترجع إليه مزية، وإنما مرجع المزية إلى النظم والتأليف، وأنفق الإمام جهدا طيبا في الدفاع عن نظريته في الإعجاز، ولإبطال هذه الثنائية، ولذلك لم يشر إلى دور اختيار اللفظ في بناء النظم.

"ولعل عذر عبد القاهر في أن لم يعن بالكلمة المفردة من هذا الجانب، هو إنصراف همه إلى قضية الإعجاز، واعتقاده الذي صرح به كثيرا بأن الإعجاز لا يرجع إلى الكلمة المفردة؛ لأن جميع ما في القرآن من ألفاظ قد نطق بها العرب، وأن القرآن لم يأت منها بجديد يجهلونه، وإنما الجديد الذي أعجزهم هو تأليفها ونظمها، ولهذا انصرف إلى النظم، لا يلوي على شيء سواه، ولم ينظر إلى الكلمة إلا في نطاق النظم، ومكانها منه، حتى إن حديثه عنها حين تجئ استعارة أو كناية أو تجنيسا كان في نطاق النظم أيضا".⁴⁹

كما ينكر الإمام أن تكون المزية كلها في الكلام راجعة إلى خفة اللفظ وسهولته وحدها دون النظم كذلك ينكر أن تكون المزية كلها في الكلام راجعة إلى صور البيان والبدیع

دون النظم، بل هي عنده من مقتضيات النظم، ولا معاني التي بنى على أساسها النظم ما تحققت هذه الصور.

نتائج البحث

- من خلال البحث وصلت إلى عدة نتائج أهمها:
- 1- إن اختيار اللفظة عنصر أصيل من عناصر البلاغة القرآنية عند الخطابي، وقد جعل عمود البلاغة القرآنية اختيار اللفظة في موضعها المناسب .
 - 2- إن اختيار اللفظة عنصر أصيل من عناصر الفصاحة عند القاضي عبد الجبار، فهو أحد العناصر الثلاثة التي يتحقق بها ضم الكلمات على طريقة مخصوصة، وهي إبدال كلمة بكلمة وحركة الإعراب وموقع الكلمة في الجملة .
 - 3- أن البلاغة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ترجع إلى تعليق الكلم ببعضه ونظمه على طريقة مخصوصة، وذلك عن طريق معاني النحو.
 - 4- أن الخطابي كان أوسع مجالاً من القاضي عبد الجبار والإمام عبد القاهر الجرجاني، فقد أرجع البلاغة القرآنية إلى اللفظ والمعنى والنظم، أما القاضي عبد الجبار فقد أخرج المعنى من أسباب المزية، وكذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني أخرج المعنى واللفظ، وقصر البلاغة على النظم.
 - 5- اتفق العلماء الثلاثة على أن اللفظ في ذاته حالة ذكره منفرداً مقطوعاً عن سياقه لا دخل له في المزية، ولا بوصف بحسن.
 - 6- أن هناك ألفاظاً متقاربة في المعنى، ولكل لفظ خاصية تميزه عن غيره، بحيث لا تصلح لفظة مكان أخرى، وهذه الألفاظ لسيت من الترادف في شيء.

- 1 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني، والخطابي، والجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، و محمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، عام 1976م، دار المعارف مصر، ص 27
- 2 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 26 .
- 3 من بلاغة القرآن الكريم . الدكتور أحمد أحمد بدوي، (ب.ط)، عام 2005م، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص/ 105
- 4 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ص 69
- 5 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ص 26
- 6 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ص 33
- 7 ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ص 69
- 8 المغنى في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسدي، تحقيق: إبراهيم مذكور - طه حسين، الطبعة الأولى، عام 2002م، دار إحياء التراث العربي، ج 16، ص 197 .
- 9 المرجع السابق: 16، 199، 200 .
- 10 المرجع السابق: 16، 119
- 11 المرجع السابق: ج 16، ص 119
- 12 المرجع السابق: ج 16، ص 198
- 13 المرجع السابق: ج 16، ص 208
- 14 المرجع السابق: ج 16، ص 202-203
- 15 بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، الدكتور عبد الفتاح لاشين، (ب.ط) عام، 1978، دار الفكر العربي، مطبعة دار القرآن، ص 484
- 16 بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ ، الدكتور فتحي عامر، الطبعة الأولى، عام 1975م، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص 139
- 17 دلائل الإعجاز، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، عام 1413هـ، مطبعة المدني بالقاهرة، ص 39
- 18 المرجع السابق: ص 55
- 19 دلائل الإعجاز، ص 466
- 20 المرجع السابق ص 49
- 21 المرجع السابق: ص 52
- 22 المرجع السابق ص 54
- 23 المرجع السابق: ص 81
- 24 المرجع السابق: ص 72
- 25 المرجع السابق: ص 402
- 26 المرجع السابق: ص 46
- 27 أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: ه. رتير، الطبعة الأولى، عام 2009، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ص/ 4 .
- 28 البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه الذي حققه الدكتور عبد العزيز محمد الفيصل نشر النادي الأدبي بالرياض ، 1401هـ ، والبيت صفحة العنق ، والأخدع : عرق في جانب العنق، والبيت كناية عن طول التلفت وشدة التعلق ، وفيه إشارة إلى أن التعلق بالمكان لمكان الأحياء القاطنين فيه من قلبه ونفسه.
- 29 الأخدع في هذا البيت مجاز مرسل عن الرقبة وعن الشاعر نفسه الذي يمدح.
- 30 أخدعك مثني أخدع وقد سبق معناه ، وهو من مستتبعات الاستعارة المكنية، حيث نادى الدهر وشبهه بالإنسان المتكبر المتهور، وقد طوى المشبه به وبقيت صفاته ، والإمام عبد القاهر لا ينقد الصورة ولكن ينقد موقع الكلمة وحالها مع جاراتها ونظمها، ويقول: إن الكلمة هي الكلمة ، ولكنها تحسن في موقع وتسوء في موقع آخر مما يدل على أن الحسن أو السوء ليس لذاتها، ولكن لموقعها ونظمها.
- 31 دلائل الإعجاز ، ص 46-47
- 32 دلائل الإعجاز ، ص 60-61
- 33 نفس المرجع ص 522
- 34 دلائل الإعجاز ص 422
- 35 دلائل الإعجاز ص: 259
- 36 دلائل الإعجاز، ص: 82 .
- 37 نفس المرجع ص 250
- 38 دلائل الإعجاز ، ص 86
- 39 دلائل الإعجاز ص 487-488
- 40 التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، بن عاشور، (ب.ط)، عام 1984م، الدار التونسية للنشر، تونس، ج 12، ص 78
- 41 من بلاغة القرآن ، ص 55
- 42 الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، الطبعة الثالثة، عام 1407هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 2، ص/ 272

التحرير والتنوير ، ص 202	43
التحرير والتنوير ص 214	44
التحرير والتنوير ، ص 207	45
من بلاغة القرآن ، ص 56	46
مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ، تعليق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، عام 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص 360	47
المرجع السابق ، ص 613	48
نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر والنقد العربي الحديث، الدكتور محمد نايل أحمد، الطبعة الأولى، عام 1998م، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ص 75	49